السنة الثالثة والعشرون ملحق 1 العدد 85 / شهر حزيران / السنة 2025

https://doi.org/10.31272/ijes.v23 i85.1260

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE ONLIN : 2791-092X Arcif : 0.375

Economic reform is a starting point for development and a train for sustainable growth towards the future

الإصلاح الاقتصادي منطلق للتنمية وقطار للنمو المستدام نحو المستقبل

الأستاذ الدكتور المتمرس: أديب قاسم شندي

Asst. Prof.: Adeeb Qasim Shandi

adeeb.q.shandi@alkutcollage.edu.iq.

كلية الكوت الجامعة

Abstract

Countries turn to the ship of reform when storms of backwardness and corruption weaken them, because it works to treat deformities and correct their imbalance. The Iraqi economy suffers from an imbalance in its production structure. The oil sector's contribution during (2003-2014) % 0.1%. As for the average period (2015-2023), the percentage reached % 4.55%. As for the contribution of the real sectors (agricultural %4.8 and industrial % 2.03%). There is an imbalance at the level of the public budget, as oil revenues constitute more than %90 of the budget revenues. In addition to the imbalance in foreign trade. The research started from the hypothesis that: the absence of aphilosophical vision for real reform among decision makers wasted Iraqs historical and con tem porary achieve meuts and the opportunity to advance to build achieve meuts and the opportunity to advance to build Iraq and its radiant role in the international community. from here, a future vision was developed through an. unconditional reform methodology to confront the forces of decline and backwardness that undermine the country's economic capabilities.

Keywords: Economic reform, general budget, sustainable growth.

المستخلص

تلجأ الدول الى سفينة الاصلاح عندما تؤثر فيها عواصف التخلف والفساد فيضعفها، كونه يعمل على معالجة التشوهات ويصحح اختلالها. يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال في هيكلية الانتاجي اذ تشكل نسبة مساهمة القطاع النفطي في المتوسط للمدة (2003 -2014 So.1% (اما متوسط المدة (2015-2023) فقد بلغت النسبة % Su.ss ،اما مساهمة القطاعات الحقيقية (الزراعة 4.8 % والصناعية 2.03 %) واختلاف على مستوى الموازنة العامة حيث تشكل ايرادات النفطية اكثر من 90 % من ايرادات الموازنة اضافة الى الاختلال على المستوى التجاري الخارجية، حيث ان نسبة مساهمة النفط في صادرات العراق تصل الى 99% تقريباً. انطلق البحث من فرصة مفادها أن غياب الرؤية الفلسفية للإصلاح الحقيقي لدى اصحاب القرار، اضاع الانجازات العراقية التاريخية والحالية وفرصة التقدم

للعراق ودورة المشع الى الوسط الدولي من هنا تم وضع رؤية مستقبلية من خلال منهجية اصلاحيه غير تقليدية لمواجهة قوى التردي والتخلف التي تعبث بمقدرات البلاد الاقتصادية.

الكلمات الرئيسية: الإصلاح الاقتصادي، الموازنة العامة، النمو المستدام.

المقدمة

تلجأ الدول الى سفينة الاصلاح عندما تؤثر فيها عواصف التخلف والفساد فيضعفها، كونه يعمل على معالجة التشوهات ويصحح اختلالها. إن الاقتصاد العراقي لا يزال يعاني من تشوهات بنيوية، منها الانخفاض المستمر في الإنتاجية، والاعتماد المفرط على الإيرادات الناتجة على تصدير النفط الخام، والتخلف الكبير للقطاع المالي، وغياب تحديد الأولويات الاستراتيجية بهدف التركيز على تنميتها، بما يسمح بإنتاج قاطرات جديدة مستدامة تسحب قطار النمو المستدام نحو المستقبل. إن الاصلاح في الاقتصاد سيحل قسماً مهما من المشاكل المجتمعية. والخدمية والأمنية وغيرها، بما في ذلك توفير الحياة الكريمة للمواطنين وخلق فرص العمل اللائقة بهم، سيما ما يتعلق بتمكين القطاع الخاص من لعب دوره الأساس في التنمية وتوفير الخدمات، فالإصلاح الاقتصادي هو المفتاح الأساس لباقي الإصلاحات، وهو الأولوية الأساسية التي يجب أن تؤخذ في الخطط والبرامج والتشريعات والخطط الآنية والمستقبلية.

المبحث الأول: منهجية البحث

1. منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث إلى أن الخلل الهيكلي في الاقتصاد العراقي هو حاصل تراكم للسياسات العامة والاقتصادية منذ سبعينيات القرن الماضي والمتمثل باستخدام عوائد النفط في تضخيم دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع من جهة ومن جهة أخرى أن النظام السياسي الجديد استمر بتطبيق تلك الفلسفة مع بروز قوى جديدة في استخدام الطائفية كأداة له. وبناءً على ذلك كانت النتيجة ثلاثية الفشل الاقتصادي والمتمثلة بالفقر والبطالة والفساد بكل أشكاله.

ثانياً: فرضية البحث: تتمثل في (أن غياب الرؤية الفلسفية للإصلاح الاقتصادي الحقيقي لدى أصحاب القرار أضاع الانجازات العراقية التاريخية والحالية وفرصة التقدم في بناء العراق ودوره المشع في الوسط الدولي).

المبحث الثاني: الإطار النظري

1.1 **مقدمة في مفهوم الإصلاح الاقتصادي:** يعد الإصلاح الاقتصادي من المواضيع الأكثر رواجاً بين مجموعة السياسات الاقتصادية التي تم طرحها من قبل المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) على البلدان النامية لمعالجة المشكلات التي تواجه اقتصاد بلداتها لاسيما الاختلالات الهيكلية والمديونية الخارجية والعجز المتفاقم في ميزان المدفوعات والتضخم خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي، والإصلاح الاقتصادي يستند إلى مجموعة من الإجراءات يجب أن تتخذها الحكومات لتطبيق البرنامج الإصلاحي، وهو رديف لما اصطلح على تسميته بالتصحيح الاقتصادي في الأدبيات المعاصرة (الغالبي: 2017: 73). ومن خلال الأدبيات الاقتصادية توجد العديد من المفاهيم للإصلاح الاقتصادي ومنها الآتي :

1.1.1 **الإصلاح الاقتصادي:** يعبر عن السياسة التي يجعل من النفقة الداخلية متناسقة مع المورد من خلال دالة من السياسات السعرية والمالية والاجرية والنقدية والتجارية وذلك للتناسق بين العرض الكلي والطلب من خلال تشجيع قطاع الخدمات والسلع واعتماد سياسة اقتصاد تعمل بشكل جزئي لتحسين الاستخدام الامثل للموارد.

1.1.2 **الإصـــلاح الاقتصـــادي:** وهو مجموعة من السياسات التي تقوم بها السلطة الاقتصادية لتخفف من التشوهات الهيكلية أو التحقق زيادة في معدل النمو الاقتصادي كما تقوم بزيادة مرونة

الاقتصاد وإمكانية التخفيض من الصدمات الداخلية والخارجية وتقليل من التضخم والاختلال التي يحدث في ميزان المدفوعات (عبد الرضا: 2012: 1).

1.1.3 **الإصـلاح الاقتصـادي:** هو عملية تحسين أسلوب استخدام الموارد وتحصيلها لتلبية حاجات انية والمستقبلية على وجه أفضل وقد تتراوح معالمه بين الفلسفة والأهداف العامة للسياسات الإنمائية وبين المؤسسات الاقتصادية والمبادئ التوجيهية المنتخبة للسلوك الاقتصادي (الأمم المتحدة: 1988)

1.1.4 **الإصـلاح الاقتصـادي:** هو عملية مركبة ذات أبعاد اقتصادية اجتماعية وثقافية وهو كجزء من فكر تنموي شامل لكل القطاعات والفئات المجتمعية كافة، يهدف إلى تصحيح المسار الاقتصادي ومعالجة الاختلالات وتعبئة الموارد ورفع كفاءتها من أجل استعادة الاقتصاد لقدرته على النمو (الغالبي: 2017: 74).

1.1.5 **الإصـلاح الاقتصـادي**: هو مجموعة السبل والوسائل المؤدية إلى تحقيق تغير اقتصادي جوهري إيجابي متلازم جزئي، وشامل لفترة طويلة أو لأمد قصير وبصيغة الدفعة الواحدة أو التدريجية مستوحاة من المنظومة الفكرية والدعم المجتمعي (الحمادي: 2017: 64).

1.2 **مبررات الإصلاح الاقتصـادي:** اصبحت عملية الاصلاح في بلدنا ضرورة قسوى، بعدما فقدنا كل الانجازات التاريخية والمعاصرة وبشكل خاص في العقود الخمس الاخيرة، والتي تتمثل في: (الحمادي: 2017: 66).

1.2.1 قصور الجانب التشريعي في ادارة الاقتصاد بسبب القوانين التي تم وضعها من قبل الاحتلال الامريكي والمتمثلة بحاكمه (بول بريمر)، فقد كرست مبدأ المحاصصة في شكل واضح في الدستور وعلى مستوى التشريع.

1.2.2 بروز افت الفساد المالي والاداري وبجميع اشكالها وصورها حيث صنف العراق في اسفل بلدان العالم فساداً حسب تقارير المنظمات الدولية كمنظمة الشفافية وكما مبين بالجدول (1).

جدول رقم (1) قيمة مؤشر مدركات الفساد على مستوى الدول المشاركة

السنة	القيمة	الترتيب	عدد الدول المشاركة
2003	22	115	133
2004	21	130	145
2005	22	141	159
2006	19	160	163
2007	15	178	180
2008	13	178	180
2009	15	176	180
2010	15	175	178
2011	18	169	183
2012	18	171	174
2013	16	170	174
2014	16	161	174
2015	16	166	167
2016	17	171	176
2017	18	169	176
2018	18	168	180
2019	20	162	180
2020	21	160	180
2021	23	157	180
2022	23	157	180
2023	23	154	180

Source:Tvansparencyinternationalcorryption Perceptions index. http//www.transparency.org.

1.2.3 انخفاض حاد في معدلات النمو الاقتصادي. إن الاعتماد المطلق للاقتصاد على العائدات النفطية انعكس بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي فقد سجل (GDP) تدني واضح في عام 2014، فقد بلغ (260610) مليار دينار بعد أن كان (271091) مليار دينار عام 2013 وبمعدل نمو سالب بلغ (-3.8%)، أما في عام 2015 فقد بلغ (196821) مليار دينار وبنسبة تغير سنوي بلغ (-24.41%). وهذا يعد أحد المؤشرات الخطيرة على مستوى النشاط الاقتصادي كونه أحد المقاييس التي يقوم الأداء التنموي عليها. وبالتأكيد سوف ينعكس ذلك سلباً على متوسط دخل الفرد من الدخل القومي. إذ يخسر العراق أكثر من مليار دولار سنوياً مع كل هبوط مقداره دولار واحد في سعر برميل النفط الذي يصدره العراق (آل طعمة: منشور على الموقع) www.mustagita.com).

1.2.4 يلزم قانون الإدارة المالية لسنة 2004 بأن يتم إعداد الموازنة الفيدرالية وفق مبادئ الشفافية، إلا أن الملاحظ تصدر الموازنة وتناقش بدون الإعلان عن الجداول الملحقة بها ودون إظهار ديون الحكومة للسنتين السابقتين لإعداد الموازنة كما ورد في القسم 2/7/ج من قانون الإدارة المالية، وهذا ما يعطي صورة ضبابية عن الوضع المالي، فضلاً عن ذلك إن الدراسات ذات الطابع العلمي التي يمكن ان تفيد المخطط المالي لا تكون بالمستوى المطلوب، وهذا الوضع يتكرر في كل الموازنات.إضافة إلى أن الموازنات لم تعد بالتوقيتات المحددة لإعدادها وإقرارها في ظل الوفرة المالية لوجود الصراعات السياسية إلى الحد الذي لم تقر فيه موازنة 2014، في حين أقرت الموازنات في ظل العسر المالي (2017، 2016، 2015) بأسرع ما يمكن حتى يتنصل السياسيون من أي خلل يحدث في الموازنة أمام ناخبيهم، وهذا يعكس الصراع السياسي للنخب الحاكمة بعيداً عن مصالح الجمهور، أو حتى مصالح ناخبيهم (كاظم: 2017: 33) ناهيك عن العجز المتنامي في الموازنة العامة العراقية وتفاقمه في السنوات الأخيرة ومنذ عام 2013 ولغاية 2023.

جدول رقم (2)عدد أيام تأخير إقرار الموازنة العامة

السنة	تاريخ النشر في الوقائع العراقية	مدة التأخير (يوم)	الملاحظات
2004			
2005	2005/3/17	76	
2006	2006/2/2	33	
2007	2007/3/12	71	
2008	2009/3/13	73	
2009	2009/4/13	103	
2010	2010/2/22	53	
2011	2011/3/14	74	
2012	لم يتم المصادقة عليها	365	
2013	-	-	لم تقرر الموازنة
2014	-	-	-
2015	2015/2/16 4352	47	
2016	2016/1/18 4394	18	
2017	2017/1/9 4430	9	
2018	2018/4/2 4482	92	
2019	2019/2/11 4524	42	لم تقر الموازنة
2021	2021/4/12 4625	102	لم تقر الموازنة
2023	2023/6/26 4726	177	

1.2.5 إن النظرة إلى عائد الثروة النفطية على أنها مجرد تراكم لثروة مالية ظاهرة متأتية من فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات دون اعتبار حقيقي لدور الدولة المالكة في بناء مقومات التنمية الاقتصادية وترك هذا النشاط على عاتق السوق ليتولى تعديل الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الوطني، مسألة باتت شديدة الخطورة، أخذت فيها ظاهرة التخلف الاقتصادي تتوافق بشكل متسارع مع سرعة ظاهرة تبديد التراكم الرأسمالي وتعميق مظاهر الاستهلاك في عوائد النفط عند انقلاب الموازنات العامة في سياقها التاريخي من موازنات ذات طبيعة استثمارية فائضة إلى موازنات ذات طبيعة استهلاكية جارية يغلب عليها العجز، وهو ما يعني أن ثمة قوة طرد قوية للتنمية الاقتصادية، ومطاردة للفائض الاقتصادي الفعلي وتحويله تدريجياً إلى فائض اقتصادي احتمالي يقوض التراكم ويعظم الاستهلاك والتبذيري. وعندها سيصبح الريع النفطي مولداً للفقر والبطالة ومستنزفاً لموارد البلاد الاقتصادية في الأمد البعيد (صالح: 2010: 13).

جدول رقم (3)صافي الموازنة العامة في العراق للمدة 2004-2023

السنوات	الإرادات العامة	النفقات العامة	(مليون دينار) صافي الموازنة
2004	32982739	32117491	865248
2005	40502890	26375175	14127715
2006	49055545	38806679	10248866
2007	54599451	39031232	15568219
2008	80252182	59403375	20848807
2009	55209353	52567025	2642328
2010	108807392	78757667	30049725
2011	108807392	78757667	30049725
2012	119817224	105139575	14677649
2013	113767395	119127556	- 5360161
2014	105386623	112192126	- 6805503
2015	66470252	70417515	- 3947263
2016	54409270	67067237	- 12658167
2017	77335955	75490120	1845835
2018	106.569.834	80873000	25696834
2019	107484000	111723000	- 4239000
2020	63200000	76083000	- 12883000
2021	109081000	102850000	6231000
2022	161697000	116959000	44738000
2023	134553000	142436000	- 7883000

المصدر: وزارة المالية الموازنة العامة العراقية للسنوات أعلاه.

1.2.6 تزايد معدلات البطالة لأكثر من 25% وتفاقم معدلات الفقر التي باتت تزيد عن 30% حسب بيانات سرية من الجهاز المركزي للإحصاء وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: وهذه المؤشرات مخيفة في بلد نفطي مثل العراق، لها انعكاسات سلبية على الوضع التنموي وتفاوت توزيع الدخول والعدالة الاجتماعية (الغالبي: 2017: 80).

1.2.7 الاختلالات الهيكلية على مستوى الإنتاج. إذ يشكل نسبة مساهمة القطاع النفطي في المتوسط للمدة (2003 – 2014) 50.1% أما متوسط المدة (2015-2023) فقد بلغت النسبة 54.55%، اما نسبة مساهمة القطاعات الحقيقية (الزراعية 4.8% والصناعية 2.03%). واختلال على مستوى الموازنة العامة حيث تشكل إيرادات النفطية أكثر من 90% من إيرادات الموازنة، إضافة إلى الاختلال على مستوى التجارة الخارجية حيث أن نسبة مساهمة النفط في صادرات العراق تصل إلى 99% تقريباً. مما يعني وجود خلل كبير له أبعاده وآثاره الخطيرة على الواقع الحالي والمستقبلي.

جدول رقم (4)الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (2003–2014)

القطاع/ البيان	قطاع الزراعة	قطاع التعدين	الصناعة التحويلية	قطاع الكهرباء والماء	قطاع البناء والتشييد	قطاع النقل والمواصلات	قطاع التجارة والمطاعم والفنادق	قطاع المال والتأمين	قطاع الخدمات الحكومي	الناتج المحلي الإجمالي GDP
متوسط المدة 2003-2014	4.8	50.1	2.3	1.6	6.8	5.9	7.3	7.1	14.1	%100

المصدر: صندوق النقد العربي ـ التقرير الاقتصادي الموحد 2015 ص387.

جدول رقم (5)نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (%)

الأنشطة الاقتصادية	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	متوسط المدة 2015-2023
مجموع الأنشطة السلعية	49.34	48.17	54.31	56.6	56.43	45.72	56.87	65.47	58.02	54.55
مجموع الأنشطة التوزيعية	22.99	7.42	6.85	18.18	16.57	19.37	16.76	14.68	18.11	15.65
مجموع الأنشطة الخدمية	27.67	44.41	38.84	25.22	27.0	34.91	26.37	19.85	23.87	29.80
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	%100

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثالث: آلية الإصلاح الاقتصادي في العراق

تناولنا في المصفحات الواردة في المطلبين الأول والثاني السابقين الأبعاد الفكرية والعملياتية لمسألة الإصلاح الاقتصادي. والكشف عن أهم الأهداف والدوافع التي تقف بقوة وراء الضغط باتجاه إنقاذ الاقتصاد العراقي من هاوية التخلف الممنهج عالمياً ومحلياً، والذي يمثل نموذجاً فريداً من نوعه عند مقارنته بصور التخلف التلقائي الذي مرت به العديد من بلدان العالم بما فيها العراق نفسه. ومن هنا فمن غير الملائم أن يصار إلى منهجية إصلاحية تقليدية لمواجهة قوى التردي والتخلف التي تعبث بمقدرات البلاد الاقتصادية (الحمادي: 2017: 68).إن الإصلاحات الحقيقية المطلوبة مهما كانت الجهود المبذولة لتطبيقها بشكل عاجل تتطلب مدداً زمنية ملائمة لظهور نتائجها، بالشكل الذي يعتبر المسار العام الراهن نحو الاستقرار ثم النمو في الاتجاه الصحيح. كما أن الأزمة بطبيعتها هي هيكلية ومالية في الوقت ذاته، لذا لا بد ابتداءً من الشروع بإيقاف الزيف المالي الكبير، وتصحيح مسار النفقات، بما يمنح فرصة أكبر للإصلاحات الهيكلية لتأخذ دورها وتظهر نتائجها في تعزيز مسار التنمية وتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد ككل. ولا يمكن للاقتصاد العراقي كما هو الحال في اقتصاديات الدول الأخرى أن يزدهر وينمو دون تحقيق الاستقرار المالي في الموازنة العامة، وإصلاح المؤسسات المالية والبنية التحتية التي تمكن من إدارتها بشكل فعال وإصلاح أنظمة الإدارة المالية، لوضع الأسس اللازمة للإصلاح وتمكين المؤسسات من إدارة مالية الدولة بشكل فعال ومستدام (خلية الطواري للإصلاح وتمكين المؤسسات من إدارة مالية الدولة بشكل فعال ومستدام (وزارة المالية: 2020: 48).

3.1 إصلاح الموازنة العامة

3.1.1 الخطوة الأساسية في إصلاح الموازنة العامة هو التخلي عن موازنة البنود التقليدية والتي اتبعت في إعداد الموازنة منذ الاحتلال البريطاني ولا زالت مستمرة لحد الآن والتي تعد باب من أبواب الفساد لكونها تركز على سلامة الصرف على وفق الأنظمة والقوانين السارية فقط دون النظر بالأهداف التي تتحقق من خلال الإنفاق العام، لذا لا بد من التحول على الأقل إلى موازنة البرامج والأداء، التي تركز على الهدف ذاته والهدف من ذلك الحد من الهدر بالمال العام والحد من ظاهرة الفساد من خلال التركيز على البرامج وأداء الوحدات الحكومية المنفذة بمعنى التركيز على التكلفة للبرنامج المنفذ دون النظر إلى الوحدات المنفذة، ومن الجدير بالذكر قد شكلت لجان الأغراض التحول إلا أنها لم تر النور وظل الوضع على ما هو عليه (كاظم : 2017: 35).

3.1.2 تقليص النفقات العامة من خلال: (وزارة المالية: 2020 : 50).

3.1.2.1 تخفيض العجز في الموازنة الى نسبة المعيارية والتي تشكل (3%) من GDB

3.1.2.2 تخفيض الاجور والرواتب عن طريق القيام ببعض الاجراءات منها: اختصار عمليات التوظيف الجديدة والاستبدال في القطاع العام على الضرورية جداً منها وبموافقات استثنائية من الجهات المعنية والعليا، وعزل كشوفات رواتب الشركات العامة المحمولة ذاتياً والمؤسسات الإدارية عن التمويل الحكومي المركزي، وتحديد سقف أعلى لرواتب الموظفين في الوزارات ووحدات الإنفاق المالي بما يحقق العدالة وتقليل الفوارق .

3.1.3 تعزيز الإيرادات وتحسين التدفق النقدي

3.1.3.1 ضرورة استحصال فواتير الكهرباء وفقاً الأسعار الحقيقية المستخدمة في بلدان الاقليم والعالم وتحصيل الايرادات لجميع استخدامات الكهرباء بشكل مبني على هذى السعر.

3.1.3.2 تفعيل برنامج استرداد الأموال المهربة والمسروقة.

3.1.4 زيادة إيرادات الجمارك لتحسين الإدارة والتحصيل، وتطوير نظام ضريبي جديد بشكل نسب بسيطة وعادلة ومتساوية من المعدلات الضريبية وأتمتة أقسام العمل في كافة المنافذ الحدودية.

3.1.5 إن الظروف التي يمر بها البلد والدمار الذي لحق به يتطلب أن يتم إعداد موازنة استثمارية منفصلة عن الموازنة التشغيلية. تلحق بها دراسة عن المشروعات المزمع إنشاؤها والمشروعات قيد التنفيذ ودراسة الجدوى الخاصة بها. التي يجب أن تكون محكومة بضوابط صارمة فيما يتعلق بالسعر العادل وفترة التفريغ اللازمة لتحاشي تحميد النفقات الاستثمارية لمدة أطول .

3.1.6 إن الاستراتيجية المقبلة للموازنة العامة ينبغي أن تقوم على أسس اقتصادية إضافية في بناء أهدافها ومنها (صالح: 2010: 64):

3.1.6.1 الشراكة مع القطاع الخاص في بناء الاستثمار والتنمية وتقوية النشاط الاقتصادي لضمان الكفاية والتشغيل الأمثل للموارد على وفق مؤشر كمي حقيقي يوضح انخفاض البطالة وتعاظم مستويات النمو الاقتصادي الحقيقي.

3.1.6.2 جعل البيئة التحتية المادية من مهام الحكومة ونشاطاتها المباشرة خلال السنوات القادمة على نطاق واسع.

3.2 **إصلاح أنظمة الإدارة المالية:** تتمثل في (وزارة المالية: 2020: 49).

3.2.1 تنفيذ إحصاء شامل لموظفي الدولة من أجل تطبيق نظام إلكتروني للموارد البشرية ومواءمة الرواتب والمخصصات الحكومية وفق المعايير الدولية.

3.2.2 وضع أسس موازنة معينة على أسس البرامج .(PBB)

3.2.3 دراسة سعر الصرف الحالي للدولار مقابل الدينار .

3.2.4 إنشاء مجموعة استشارية تضم خبراء ذوي خبرة وسمعة دولية لإسناد عملية الإصلاح .

بناءً على ما تقدم نرى أن عملية الإصلاح الاقتصادي تحتاج إضافة إلى ما جاء في أعلاه استراتيجية واضحة المعالم تتمثل باختصار في الآتي: .

3.2.1اصلاح البيئة على المستوى التشريعي والدستوري والغاء المبدأ القائم على المحسوبية والمنسوبيه والمحاصصة والفئوية .

3.2.2 إن عملية الإصلاح الاقتصادي تمثل إرادة مجتمعية Commun.ty will قائمة على الوعي، أي التحسس بضرورة الإصلاح على أن يكون ذلك الوعي على مستوى النخبة Elite أولاً وعلى نطاق الجمهور ثانياً، وهنا تبرز أهمية التميز بين الوعي الفني العلمي لدى النخبة من جهة ومقدرتها على نقل الأفكار المتحررة إنمائياً إلى الجمهور من جهة أخرى. وهذا الأمر قد يمثل شرط ضرورة، بيد أنه لم يكن شرط كفاية وذلك ما يدفع إلى حتمية الاسترسال إلى الحد الذي يكفل توافر شروط وعناصر إرادة الإصلاح المتجسدة في كيفية تسليح الجمهور بالفكر الإصلاحي الصحيح وأن يعيش في ضمائرهم (الحمادي: 2017: 65).

3.2.3 تبني استراتيجية وطنية للتعليم والتدريب، تربط خريجيها بالحاجة المستقبلية لسوق العمل.

3.2.4 إن أي إصلاح اقتصادي يجب أن يسبقه إصلاح سياسي وحرب حقيقية على الفساد المالي والإداري، وضرورة توافر سياسة اقتصادية ذات نهج فكري ووجود إرادة وطنية لتنفيذ تلك السياسة .

3.3 **إصلاح القطاع المصرفي**: يهدف إصلاح هذا القطاع إلى إصلاح المصارف الحكومية نحو العمل بمعايير تجارية، وتقليل هيمنتها على القطاع المصرفي، وفسح المجال أمام المصارف الأهلية لضمان تطوير القطاع وأخذ دوره كرافعة للاقتصاد العراقي، وإنهاء دور المصارف الحكومية كذراع لتمويل الإنفاق الحكومي، والعودة إلى استقلالية هذه المصارف عن وزارة المالية، واستعادة ثقة الأهالي بالقطاع المصرفي عموماً، وذلك عبر الخطوات الآتية: (وزارة المالية: 2017: 56):

3.3.1 معالجة مستوى رساميل المصارف الحكومية كافة، وتنظيم عملية زيادة ما عليها إذا اقتضى الأمر .

3.3.2 توفير البيئة الملائمة لتشجيع المصارف الأهلية على الأقراض المحفز للاقتصاد، والابتعاد عن التركيز على توليد الإيرادات من خلال الضمانات ونافذة العملة والرسوم الأخرى.

3.3.3 تبني آليات السوق في تحديد سعر الفائدة والأرباح للأسواق المالية العراقية.

3.3.4تشجيع التعامل بالطرق الالكترونية فيما يتعلق بالخدمات المصرفية وتشجيع الوصل الى الخدمات المصرفية والتقليدية وتعزيز الشمول المالي.

الاستنتاجات

1. إن الإصلاح الاقتصادي هو مجموعة السبل والوسائل المؤدية إلى تحقيق تغير اقتصادي جوهري إيجابي متلازم جزئي وشامل ولفترة طويلة أو لأمد قصير وبصيغة الدفعة الواحدة أو التدريجية مستوحاة من المنظومة الفكرية والدعم المجتمعي .
2. إن تطبيق الإصلاح يتطلب اتخاذ تدابير قاسية، رغم مرارتها لمعالجة أزمة الاقتصاد الحادة، مما يتطلب شجاعة سياسة وقبولاً من أبناء الشعب العراقي وفي مقدمتها النخب السياسية ومشاركتهم في تنفيذ هذه التدابير الاقتصادية والتي لا يمكن الاستغناء عنها.
3. إن عملية الإصلاح الاقتصادي تمثل إرادة مجتمعية قائمة على الوعي، أي التحسس بضرورة الإصلاح على أن يكون ذلك الوعي على مستوى النخبة أولاً وعلى نطاق الجمهور ثانياً. وهنا تثير أهمية التميز بين الوعي الفني العلمي لدى النخبة من جهة ومقدراتها على نقل الأفكار المتحررة إنمائياً إلى الجمهور من جهة أخرى.

التوصيات

1. إن أي إصلاح اقتصادي يجب أن يسبقه إصلاح سياسي وحرب حقيقية على الفساد المالي والإداري وشريطة توافر سياسة اقتصادية ذات نهج فكري ووجود إرادة وطنية بعيدة كل البعد عن ما هو طائفي وحزبي وعرقي في تنفيذ تلك السياسة.
2. ما نحتاجه في العراق ليس هو المال ولا العقول ولا الإمكانات، نحتاج إلى الارتقاء فوق (رنات التأريخ والممارسة. أن نستحضر شرف المسؤولية وحقوق المواطنة ونشكر الله سبحانه وتعالى ونقدس نعمته التي أنعم بها علينا، وأن نحول القوة الاقتصادية إلى قدرة فاعلة للبناء والتوحيد والانطلاق إلى الأمام كيما نلحق بالمجتمعات التي عرفت كيف تبني مجتمعاتها، من موارد لا تساوي شيء إزاء ما نمتلكه.

المصادر References

1. الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1988. دراسة الحالة الاقتصادية في العالم: رقم الوثيقة So نيويورك.
2. الحمادي، علي مجيد 2017: نظرة في منهجية الإصلاح Tran Sparency Lnternational Corruption Perceptions In dex. Htt/www.transparency.org .
3. آل طعمة، حيدر حسن، انهيار أسعار النفط وتداعياته، بحث منشور على الموقع الإلكتروني www.mustagila.com
4. الاقتصادي في العراق، المؤتمر العلمي لجامعة البصرة وشط العرب .
5. صالح، مظهر محمد 2010: مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق، الدولة الريفية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق . بيت الحكمة . بغداد.
6. عبد الرضا: نبيل جعفر 2012: نحو استراتيجية جديدة للإصلاح الاقتصادي، متاح على الشبكة الدولية www.alhewar.org
7. الغالبي، كريم حسين سالم 2017: الإصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام 2003: رؤية مستقبلية، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث: الإصلاح منطلق للتنمية وإعادة بناء العراق، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد وكلية شط العرب.
8. كاظم، كامل علاوي 2017: إصلاح الموازنة العامة للدولة العراقية، جدل السياسة والاقتصاد، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث، الإصلاح منطلق للتنمية وإعادة بناء العراق، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد وكلية شط العرب.
9. وزارة المالية 2020:الورقة البيضاء، بغداد.
10. وزارة المالية: الموازنة العامة العراقية لسنوات مختلفة.
11. الوقائع العراقية سنوات مختلفة.